

Distr.: General  
1 August 2017  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

البند ٢٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*  
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة:  
متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني  
بالبلدان النامية غير الساحلية

تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤  
تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير عملا بقرار فيه الجمعية العامة ٢٣٩/٧١، الذي طلبت فيه إلى  
الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثانية والسبعين تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج عمل فيينا  
لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤.



الرجاء إعادة استعمال الورق

\* A/72/150

280817 250817 17-13204X (A)



## أولا - مقدمة

١ - تواجه البلدان النامية غير الساحلية تحديات هيكلية تتعلق بمساوى موقعها الجغرافي - بما ينجم عن ذلك من تكبد تكاليف نقل وتجارة مرتفعة بشكل غير متناسب تعيق قدرتها على المنافسة، وإيجاد فرص عمل، والاندماج في الأسواق العالمية، ونموها الاقتصادي وتنميتها المستدامة بوجه عام. فيتعين على البلدان النامية غير الساحلية أن تدفع أكثر من ضعف ما تتكبده البلدان الساحلية، ويلزمها حوالي ضعف الوقت الذي تستغرقه بلدان المرور العابر لتصدير واستيراد سلعها. ونتيجة لذلك، يقل متوسط مستوى التنمية في البلدان النامية غير الساحلية بنسبة ٢٠ في المائة عما كان سيكون عليه لو لم تكن غير ساحلية.

٢ - ويوضح برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤ التزام المجتمع الدولي بمعالجة تلك التحديات بطريقة أكثر اتساقاً، والإسهام في زيادة معدل النمو المستدام والشامل للجميع بما يمكن أن يُسهم في القضاء على الفقر. ويركز البرنامج على ستة مجالات عمل ذات أولوية، لتحقيق أهداف محددة بحلول عام ٢٠٢٤.

٣ - وتوفّر خطة التنمية المستدامة الطموحة والتحويلية لعام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر خطة إنمائية عالمية شاملة تعالج جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية - التي إذا نُفذت على نحو عاجل وبصورة فعالة وعلى نطاق واسع، ستؤدي إلى تحول العالم وذلك بالقضاء على الفقر المدقع. وتركز خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ تركيزاً متجدداً على البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، بما في ذلك بتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. ويُعد برنامج عمل فيينا جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، ويُعتبر تنفيذه بالكامل أمراً بالغ الأهمية لتحقيق البلدان النامية غير الساحلية لأهداف التنمية المستدامة. وسيساعد تنفيذ هذا البرنامج على ضمان تحقيق مبدأ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب.

٤ - وهذا هو التقرير الثالث الذي يقيّم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا (للاطلاع على التقرير السابق انظر A/71/313). ويُبرز التقرير دور كيانات الأمم المتحدة في متابعته، ويقترح بعض التوصيات للتعجيل بتنفيذه.

## ثانياً - عرض عام للتطورات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة والتقدم المحرز نحو تحقيق

### أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية

٥ - في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٣ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية غير الساحلية ٧ في المائة، وانخفضت معدلات النمو من مستوى مرتفع كاد يبلغ ١٠ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ٤,٩ في المائة عام ٢٠٠٩. وانتعش النمو في العديد من هذه البلدان خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية غير الساحلية لم ينم سنوياً إلا بنسبة ٤,٩ في المائة فقط في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي عام ٢٠١٦، بلغ النمو المقدّر للبلدان النامية غير الساحلية ٢,٦ في المائة، أي أقل بنسبة تزيد عن نقطة واحدة مئوية مقارنة بعام ٢٠١٥.

٦ - وتحتل ستة بلدان فقط من البلدان النامية غير الساحلية مرتبة مرتفعة في مؤشر التنمية البشرية؛ وقد بلغ المتوسط لتلك البلدان ٠,٥٧ في عام ٢٠١٥، وكانت أعلى مرتبة ٠,٧٩ وأدناها ٠,٣٥. وكان هناك ١٥ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية من بين ٤١ بلدا من البلدان التي سجّلت فيها درجات تنمية بشرية منخفضة في عام ٢٠١٥.

٧ - وسيلزم بذل جهود متزايدة ومتواصلة للقضاء على الفقر المدفع بحلول عام ٢٠٣٠، في البلدان النامية غير الساحلية. وقد انخفضت نسبة سكان تلك البلدان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغ ١,٩٠ دولارا في اليوم من ٤٨,٦ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٣٠,٥ في المائة عام ٢٠١٢. كما انخفضت نسبة السكان العاملين الذين يعيشون تحت خط الفقر في البلدان النامية غير الساحلية مع مرور الوقت، من ٤٧,٢ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣,٧ في المائة عام ٢٠١٦.

٨ - وفي ما يتعلق بالهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، شهدت السنوات الخمس عشرة الماضية انخفاض نقص التغذية في البلدان النامية غير الساحلية من ٣٣,٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢ إلى ٢٢,٧ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. ويُدرّ أن انتشار نقص التغذية في هذه البلدان في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ أعلى بنسبة ٧٦ في المائة عن متوسط انتشاره في البلدان النامية ككل.

٩ - وفي ما يتعلق بالهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة وهو ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، حدث تحسُّن مطرد في البلدان النامية غير الساحلية في خفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٣٩,٧ لكل ١٠٠٠ مولود حي عام ٢٠٠٠ إلى ٦٧,٩ عام ٢٠١٥. ومع ذلك، لا يزال الرقم أعلى بكثير من المتوسط في العالم النامي. ومنذ عام ٢٠٠٠، انخفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من ٢,١٣ حالة جديدة لكل ١٠٠٠ شخص غير مصاب في عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٨٤ حالة في عام ٢٠١٥، مع ملاحظة حدوث حالات تحسن، خاصة بين النساء والأطفال. وأحرز تقدم أيضا بشأن مؤشرات الملاريا والسل، وإن كان معدل الإصابة في البلدان النامية غير الساحلية أعلى من متوسط ذلك المعدل في العالم النامي.

١٠ - وفي ما يتعلق بالهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، سُجل تحسن شامل في مؤشرات الالتحاق بالمدارس خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤. ويستمر حدوث تقدم في ما يتعلق بالهدف ٥ بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، مع ملاحظة انخفاض النسبة المئوية للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٤ سنة وتزوجن عندما كانت أعمارهن ١٥ أو ١٨ سنة، وانخفضت نسبة الفتيات اللاتي تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفي عام ٢٠١٦، شغلت النساء ٢٦ في المائة من مقاعد البرلمانات الوطنية والحكومات المحلية في البلدان النامية غير الساحلية بما يتجاوز المتوسط العالمي البالغ ٢٣,٤ في المائة.

١١ - وفي ما يتعلق بالهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة، فعلى الرغم من حدوث حالات تحسُّن تدريجي ومطرد على مدى العقد الماضي، يُعد متوسط نسبة السكان في البلدان النامية غير الساحلية الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى مصادر مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي المحسَّنة منخفضة، ويقل كثيرا عن المتوسطات العالمية. وتلزم زيادة الإنفاق الحكومي إلى جانب تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة المياه والمرافق الصحية، ولا سيما في المناطق الريفية.

١٢ - وفي ما يتعلق بالهدف ٧ بشأن الطاقة، ارتفعت النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على الكهرباء من ٣٤,٩ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٤٨,٥ في المائة عام ٢٠١٤. واستمر خلال السنة الماضية الانخفاض الذي شهده العقد الماضي في حصة الطاقة المتجددة من مجموع مزيج الطاقة. ويرجع ذلك إلى تزايد اكتشاف واستخدام الموارد الهيدروكربونية.

١٣ - وفي ما يتعلق بالهدف ٩ المتعلق بالصناعة والابتكار والبني التحتية، واصل النقل الجوي للركاب والبضائع النمو ليصل إلى أعلى مستوى له عام ٢٠١٥. ولا تزال حصة الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي ثابتة تقريبا، فانخفضت قليلا من ٩,٣ في المائة عام ٢٠١٥ إلى ٩,٢ في المائة عام ٢٠١٦. وظلت نفقات البحوث والتنمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ثابتة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤، على الرغم من زيادة عدد الباحثين. وقد ازداد الدعم الدولي الرسمي للهياكل الأساسية بصورة مطردة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية.

١٤ - وفي ما يتعلق بالهدف ١٧ بشأن الشراكات، انخفض تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية غير الساحلية من ٢٦,١ بليون دولار عام ٢٠١٤ إلى ٢٤,٨ بليون دولار عام ٢٠١٥. وارتفعت المشاركة في التجارة الدولية التي تقاس كحصة صادرات السلع من الصادرات العالمية من ٠,٥٨ في المائة عام ٢٠٠٣ لتبلغ ذروتها وهي ١,٢٢ في المائة عام ٢٠١٢، قبل أن تنخفض إلى ٠,٩ في المائة عام ٢٠١٦.

١٥ - وفي ما يتعلق بالهدفين ١١ و ١٢ بلغ متوسط مستوى الجسيمات الدقيقة في المدن عام ٢٠١٤ ما نسبته ٤٤ في المائة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٤٥ في المائة. وقد شهد الاستهلاك المادي اتجاهها تصاعديا، يقاس بفعل البصمة المادية لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد على حد سواء.

١٦ - والبلدان النامية غير الساحلية معرضة بشكل خاص لآثار السلبية لتغير المناخ، ولا سيما الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وذوبان الكتل الجليدية. ويعتمد معظم تلك البلدان على الزراعة البعلية. ويقع معظم أراضيها الزراعية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، التي تتسم بتفاوت كبير في هطول الأمطار. واستمر اتجاه انخفاض مساحات الغابات الذي بلغ ١٥,٧ في المائة من إجمالي مساحة الأراضي عام ٢٠١٥.

١٧ - وفي ما يتعلق بالهدف ١٤، فعلى الرغم من أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تعطي للدول غير الساحلية الحق في استخدام المحيطات والبحار والموارد البحرية؛ والمشاركة على أساس منصف في استغلال جزء مناسب من فائض الموارد الحية بالمناطق الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية في نفس المنطقة دون الإقليمية أو المنطقة؛ وممارسة أنشطة في المنطقة الدولية لقاع البحار التي تُعد هي ومواردها تراثا مشتركا للبشرية، فإن كثيرا من البلدان النامية غير الساحلية لا يستفيد من تلك الحقوق. وتُعزى مشاركتها المحدودة إلى عدم كفاية الموارد، ونقص الوعي، وفرص الوصول المحدودة إلى البحر؛ ولذلك فهي تحتاج إلى دعم مالي وتقني لتعزيز تنفيذها للهدف ١٤.

## ثالثاً - حالة تنفيذ أولويات برنامج عمل فيينا

### الأولوية ١: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر

- ١٨ - يؤكد برنامج عمل فيينا أهمية وجود إطار قانوني داعم، ولا سيما من حيث تنسيق القواعد والوثائق وتبسيطها وتوحيدها، بما في ذلك التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنقل والعبور. وترد في الجدول أدناه الحالة الراهنة للتصديق على الصكوك القانونية الدولية الهامة من جانب البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر. وتشمل التصديقات الأخيرة أفغانستان التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه ٢٠١٦ لتكون العضو ١٦٤. وقد صدّقت تسعة بلدان غير نامية إضافية على اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأصبحت الصين وهند الآن طرفين متعاقدين في الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري (اتفاقية النقل الدولي البري). وانضمت جمهورية مولدوفا إلى الاتفاقية الجمركية بشأن الحاويات. وانضمت تركمانستان إلى اتفاقية تنسيق الضوابط الحدودية للسلع.
- ١٩ - ويبين الجدول أدناه أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في ما يتعلق بالتصديق على الاتفاقيات، لا يزال يتعين القيام بالمزيد.

### حالة التصديق على الاتفاقيات الدولية الرئيسية لتعزيز تيسير التجارة والنقل

الاتفاقية	البلدان النامية		المجموع العالمي
	بلدان العبور	غير الساحلية	
اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة (٢٠١٣)	٢٠	١٩	١٢١
اتفاقية كيوتو المعدلة (٢٠٠٦)	٢٣	١٨	١١٠
اتفاق منظمة التجارة العالمية (١٩٩٤)	٣٠	٢٦	١٦٤
اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (١٩٨٢)	٢٩	٢٠	١٦٨
الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري (١٩٧٥)	٧	١١	٧١
الاتفاقية الدولية لتنسيق الرقابة على السلع عند الحدود (١٩٨٢)	٢	١٢	٥٨

المصدر: مكتب الشؤون القانونية، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، منظمة الجمارك العالمية، منظمة التجارة العالمية (لُحُدثت المعلومات في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٧).

- ٢٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، دخل الاتفاق الحكومي الدولي بشأن الموانئ الجافة حيز التنفيذ في آسيا في نيسان/أبريل ٢٠١٦. ومنذ ذلك الوقت، صدّقت خمسة بلدان أخرى على الاتفاق. وفي أفريقيا، نُظمت حلقات عمل لبناء القدرات لنشر معايير الطرق وقواعد برنامج الطرق الرئيسية العابرة لأفريقيا، والاتفاق الحكومي الدولي من أجل تشجيع الدول الأعضاء على التصديق على الاتفاق.
- ٢١ - وهناك ثلاثة أهداف رئيسية محددة للمجال ذي الأولوية المتعلقة بقضايا سياسة المرور العابر الأساسية. ويتمثل الهدف الأول في تقليل وقت السفر على طول الممرات بهدف السماح للبضائع

العابرة بالتحرك لمسافة ٣٠٠-٤٠٠ كيلومترا كل ٢٤ ساعة. ولا تتوفر البيانات التي يمكن استخدامها لرصد هذا الهدف المحدد إلا لبعض الممرات (سُلط الضوء عليها أدناه). فبلغ متوسط الأداء العام لممر الطرق في البلدان النامية غير الساحلية الثمانية المستفيدة من برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى ٥٥٠ كيلومترا كل ٢٤ ساعة في عام ٢٠١٤، وزاد إلى ٥٥٦ كيلومترا كل ٢٤ ساعة في عام ٢٠١٥، مما يشير إلى أن المنطقة حققت الهدف بالفعل.

٢٢ - وفي أفريقيا توضح بيانات تقرير مرصد النقل للممر الشمالي التي جُمعت في ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ وآذار/مارس ٢٠١٦ أن سرعة مرور العابر بالكيلومترات كل ٢٤ ساعة من مباسا، كينيا إلى كمبالا كانت ٢٠٥؛ وإلى جوبا ١٦٤؛ وإلى كيغالي ١٢٧. واتسمت جميع المسارات على هذا الممر بأنها تقل كثيرا عن الهدف الذي حدده برنامج عمل فيينا. وتُظهر بيانات التقرير السنوي لمرصد النقل للممر الأوسط لعام ٢٠١٥ أن متوسط سرعات المرور العابر من ميناء دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة إلى بوجومبورا بلغت ٢٩٣ كيلومترا كل ٢٤ ساعة؛ وإلى كيغالي ٣٩٨ كيلومترا كل ٢٤ ساعة؛ وإلى كمبالا ٤٣٢ كيلومترا كل ٢٤ ساعة. وتبين هذه البيانات أن منطقة هذا الممر حققت الهدف.

٢٣ - وفي أمريكا اللاتينية، ووفقا للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يُعد متوسط زمن سفر البضائع العابرة للبلدان النامية غير الساحلية في المنطقة أدنى من الهدف، بسبب القيود المفروضة على الهياكل الأساسية للنقل في كل من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على حد سواء، وعدم فعالية الإجراءات عند المعابر الحدودية.

٢٤ - وبصفة عامة ثمة حاجة إلى إجراء دراسات محددة لتحديد وقت السفر على طول الممرات التي تستخدمها البلدان النامية غير الساحلية.

٢٥ - ويرمي الهدف المحدد الثاني إلى تخفيض الوقت المستغرق على الحدود بشكل كبير. ويمكن استخدام مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي لرصد التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف. والمؤشر هو المتوسط المرجح لدرجات البلدان في ما يتعلق بستة أبعاد رئيسية، تشمل كفاءة وكالات مراقبة الحدود في عملية إزالة الألغام؛ وجودة الهياكل الأساسية للتجارة والنقل؛ وسهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية؛ وكفاءة وجودة الخدمات اللوجستية. وكان مؤشر الأداء اللوجستي للبلدان النامية غير الساحلية ٢,٤٩ في عام ٢٠١٥ مقارنة بـ ٢,٦٩ لبلدان العبور النامية. وفي عام ٢٠١٦ كان المؤشر بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية ٢,٤٣ مقارنة بـ ٢,٧٧ بالنسبة لبلدان العبور. ويلزم بذل مزيد من الجهود لتحسين حركة البضائع عبر الحدود.

٢٦ - ويرمي الهدف المحدد الثالث إلى تقليل الوقت المستغرق في النقاط المتعددة الوسائط بين النقل بالسكك الحديدية والطرق البرية والموانئ. وعلى الرغم من عدم تيسر الحصول على البيانات التي تقيس التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف المحدد تشير دراسات البنك الدولي إلى أن متوسط وقت مكوث البضائع في معظم موانئ شرق آسيا وأوروبا يقرب من أربعة أيام. وفي أفريقيا، يعد وقت المكوث في ميناء ديربان ماثلا لهذا حيث يبلغ أربعة أيام. وقد أُحرز بعض التقدم لخفض وقت مكوث البضائع من ١٤ يوما في عام ٢٠١٢ إلى ٩ أيام في عام ٢٠١٦ في ميناء دار السلام، ومن ١١ يوما إلى ٦ أيام في

ميناء ممباسا خلال نفس الفترة. أما أوقات المكوث الأخرى في الموانئ التي حددها تقرير البنك الدولي فكانت: ١٩ يوما في دوالا، الكاميرون؛ و ١٨ يوما في لومي، توغو؛ و ٢٠ يوما في تيما، غانا. ويلزم بذل مزيد من الجهود لخفض أوقات المكوث في الموانئ، وثمة حاجة إلى جمع البيانات وتحديثها بانتظام من أجل رصد هذا الهدف المحدد.

## الأولوية ٢: تطوير البنية التحتية وصيانتها

٢٧ - تُبذل الجهود حاليا لتوسيع وتحسين البنية التحتية للنقل البري والسكك الحديدية في جميع المناطق التي تضم بلدانا نامية غير ساحلية. وتتألف شبكة الطرق الآسيوية السريعة من ١٤٣ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق القياسية، وأحرزت الدول الأعضاء تقدما في تحسين الطرق. وخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٤، زادت نسبة طرق الشبكة التي تندرج ضمن الفئة الثالثة (التي تعد أدنى المعايير المنشودة) أو أفضل، من ٩١ في المائة إلى ٩٢,١ في المائة.

٢٨ - ويبلغ طول الطريق السريعة العابرة لأفريقيا ١٢٠ ٥٤ كيلومترا موزعة على تسعة ممرات. ومع ذلك لا تزال الشبكة تفتقد بعض وصلات التي يلزم تغطيتها. ويلاحظ حدوث تقدم بالنسبة للطريق السريعة العابرة لأفريقيا رقم ٧ بما في ذلك العديد من ممراتها.

٢٩ - وفي منطقة أمريكا اللاتينية، تُبذل جهود لتحسين شبكة الطرق، على الصعيد الوطني في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها على حد سواء. وتنفذ كل من باراغواي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات مشاريع لتطوير البنى التحتية للنقل على الطرق.

٣٠ - وفي ما يتعلق بالبنى التحتية للسكك الحديدية، تُبذل بعض الجهود في جميع المناطق لتوسيع وتحسين الشبكة القائمة. وهناك أكثر من ٣٦٢ ٢٦ كيلومترا من الوصلات المفقودة في شبكة السكك الحديدية في أفريقيا، في حين تفتقد شبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا أكثر من ١٠ ٥٠٠ كيلومتر من الوصلات. وتشمل بعض الأمثلة الناجحة الأخيرة لجهود البلدان النامية غير الساحلية الآسيوية شبكة سكك حديد لاجاوارد الأفغانية - التركمانستانية (افتتحت عام ٢٠١٦)؛ ووصلة السكك الحديدية التي تربط الصين بكازاخستان وتركمانستان وجمهورية إيران الإسلامية (افتتحت عام ٢٠١٦).

٣١ - وفي أفريقيا، بدأ تشغيل خط السكك الحديدية الدولي المستوفي للمقاييس المعيارية بين جيبوتي وأديس أبابا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وقامت كينيا بتشغيل خط سكة حديد على السرعة من ممباسا ويمتد إلى جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وتتعاون حكومات بنن وبوركينا فاسو والنيجر وكوت ديفوار لإعادة بناء خط سكة حديد كوتونو - نيامي - واغادوغو - أيديجان، ورفع مستواه.

٣٢ - وزاد عدد ركاب النقل الجوي في البلدان النامية غير الساحلية من ٢٣,٨ مليون راكب عام ٢٠١١ إلى نحو ٣٠ مليون راكب عام ٢٠١٥؛ غير أن هذا لا يمثل سوى ٠,٩ في المائة فقط من المجموع العالمي. وتتسم تلك البلدان بانخفاض أحجام الشحنات المنقولة جوا، بمتوسط ٠,٨ في المائة فقط من المجموع العالمي في عام ٢٠١٤. ويعتبر النقل الجوي هاما بصفة خاصة للبلدان النامية غير

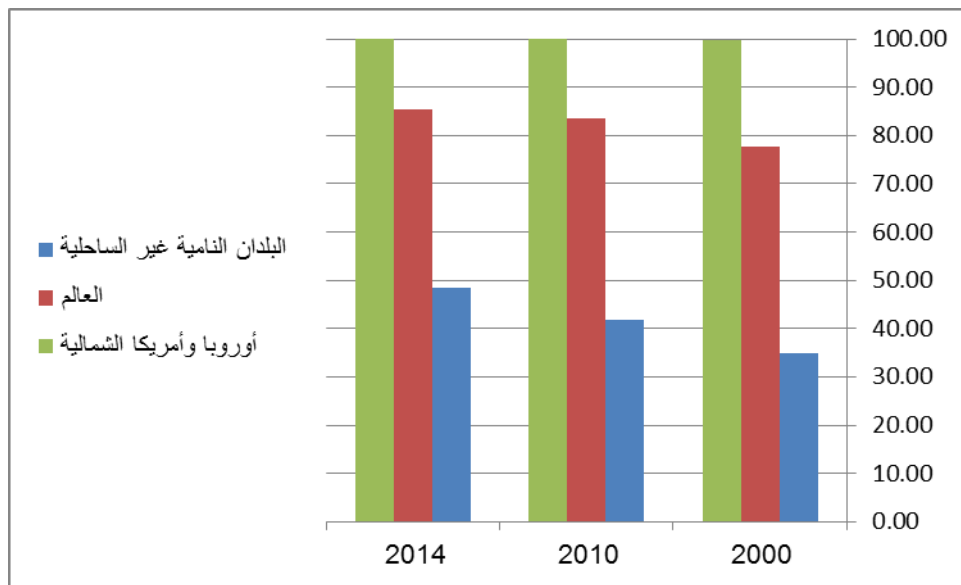
الساحلية حيث يتيح لها إمكانية الوصول المباشر إلى الأسواق الدولية دون المرور عبر بلدان المرور العابر.

٣٣ - وتُعد الممرات المائية الداخلية مهمة للوصول إلى الأسواق، ولا سيما بالسنة للبلدان النامية غير الساحلية في أمريكا اللاتينية، كما أن خطوط الأنابيب هامة في ما يقرب من نصف البلدان النامية غير الساحلية. وتُعد مواصلة تطويرها وصيانتها مهمة لتنفيذ برنامج عمل فيينا.

٣٤ - وفي ما يتعلق بالبنى التحتية للطاقة، زادت نسبة متوسط السكان الذين يحصلون على الكهرباء في البلدان النامية غير الساحلية بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤ (انظر الشكل الأول)، غير أن تلك البلدان لا تزال متخلفة عن المتوسط العالمي. وعلاوة على ذلك، يعتمد ثلثا سكان تلك البلدان على الأقل على الكتلة الأحيائية لأغراض الطهي، مما يؤكد الحاجة الماسة إلى تحسين فرص الحصول على طاقة طهي نظيفة وحديثة.

#### الشكل الأول

نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء (نسبة مئوية)



المصدر: E/2017/66.

٣٥ - وفي ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شهدت البلدان النامية غير الساحلية نموا قويا في اشتراكات الهواتف الخلوية المحمولة التي زادت من ٣,١ لكل ١٠٠ شخص في عام ٢٠٠٣ إلى ٧١,٩ في عام ٢٠١٥، وارتفع متوسط مستخدمي الإنترنت من ١ لكل ١٠٠ شخص في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠,٥ في عام ٢٠١٥. وبينما يُعد هذا إنجازا، فإن مجموعة البلدان النامية غير الساحلية تتخلف عن مجموعات أخرى من البلدان.

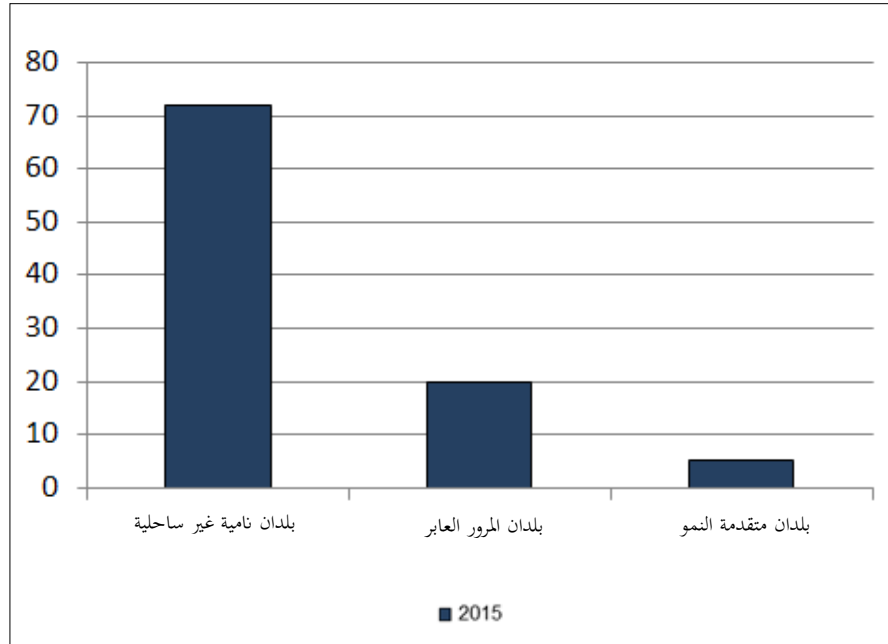


٣٦ - ولا تزال البلدان النامية غير الساحلية تواجه تكاليف عالية تتعلق بالنطاق العريض. ففي حين أن السعر الشهري الثابت للنطاق العريض هو ٥ في المائة من متوسط نصيب الفرد الشهري من الدخل القومي الإجمالي في البلدان المتقدمة النمو، و ٢٠ في المائة في بلدان المرور العابر النامية، فإنه يبلغ ٧٢ في المائة في البلدان النامية غير الساحلية (انظر الشكل الثاني). وبالمثل فإن متوسط سعر السلة الفرعية للهواتف الخلوية المحمولة في عام ٢٠١٥ أعلى بكثير في البلدان النامية غير الساحلية مقارنة ببلدان المرور العابر والبلدان المتقدمة النمو (انظر الشكل الثالث). وينبغي بذل مزيد من الجهود لخفض هذه الأسعار.

### الشكل الثاني

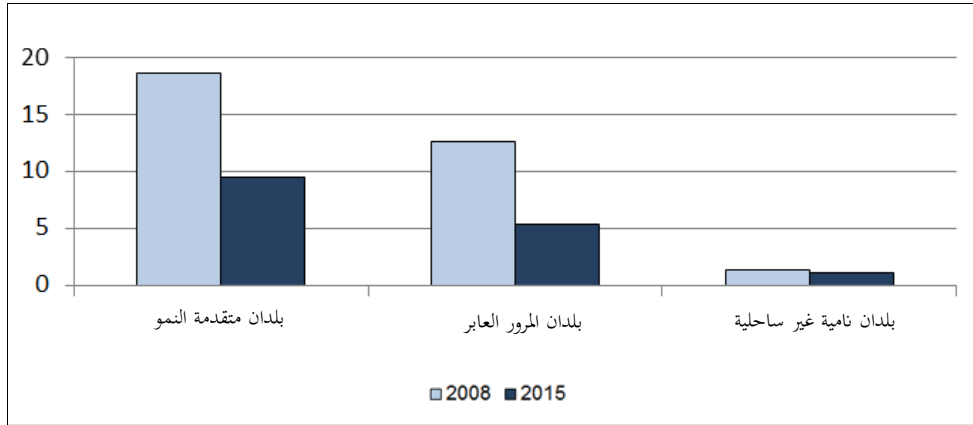
#### سعر النطاق العريض الثابت

(نسبة مئوية من نصيب الفرد الشهري من الدخل القومي الإجمالي)



المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات.

الشكل الثالث  
 سعر السلة الفرعية للهواتف الخلوية المحمولة  
 (نسبة مئوية من نصيب الفرد الشهري من الدخل القومي الإجمالي)



المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات.

٣٧ - ويتطلب سد الفجوة القائمة في الهياكل الأساسية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر، وكفالة مرونة الهياكل الأساسية واستدامتها، تعبئة جميع مصادر تمويل الهياكل الأساسية. ووفقاً لتحليل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ينبغي أن تستثمر بلدان أمريكا اللاتينية حوالي ٦,٢ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي السنوي لتلبية احتياجات البنى الأساسية فيها. غير أن الاستثمار في المنطقة لا يبلغ سوى ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وورد ما نسبته ١,٥ في المائة من هذه التدفقات الرأسمالية في عام ٢٠١٥ من القطاع العام، بينما وردت النسبة المتبقية البالغة ٠,٨ في المائة من القطاع الخاص. و زاد عدد القروض التي وافق مصرف التنمية للبلدان الأمريكية على تقديمها إلى البلدان النامية غير الساحلية في المنطقة من ١٢٧ مليون دولار في الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣ إلى ٣١٩ مليون دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

٣٨ - وفي أفريقيا، تدعم عدة برامج تطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك برنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا الذي يدعم مشاريع الطاقة والنقل والمياه العابرة للحدود وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقدر تكلفتها بمبلغ ٦٧,٩ بليون دولار للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠؛ والمبادرة الرئاسية لرعاية مشاريع الهياكل الأساسية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي ما يتعلق بالتعاون بين بلدان الجنوب، ما برحت الصين تدعم الاستثمار في الهياكل الأساسية للعديد من البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية. وقد شرع صندوق الهياكل الأساسية لأفريقيا ٥٠، الذي أنشئ تحت رعاية مصرف التنمية الأفريقي بمبلغ إجمالي أولي مُكثب قدره ٨٣٠ مليون دولار برأس مال سهمي، في تطوير وتمويل المشاريع بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

٣٩ - وفي آسيا، زاد التمويل المقدم من مصرف التنمية الآسيوي لأغراض التعاون والتكامل الإقليميين من ٣,٠٤٩ بليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٥,٤٢٩ بليون دولار في عام ٢٠١٦، وحُصص ٥٥ في المائة منه للهياكل الأساسية للنقل. وتقدم الصين مساهمات كبيرة لتنمية الهياكل

الأساسية للنقل في البلدان النامية غير الساحلية، وخاصة من خلال مبادرة الحزام والطريق. وتشمل المبادرة ستة ممرات على طول طريق الحرير البرية الاقتصادية وطريق الحرير البحرية التي تربط آسيا بأوروبا وأفريقيا. وستستفيد البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المشمولة بالمبادرة من تحسين القدرة على الاتصال في ما يتعلق بالهياكل الأساسية والتجارة والتمويل والسياسات. وقد سُلِّط الضوء في منتدى الحزام والطريق الذي عُقد في بكين، في أيار/مايو ٢٠١٧، على بعض الإنجازات ذات الصلة التي حققتها المبادرة وتشمل السكك الحديدية بين الصين وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وخط السكة الحديد بين أديس أبابا وجيبوتي؛ وموامة مبادرة الحزام والطريق مع الاستراتيجيات الإنمائية للاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان)، وكازاخستان، وتركيا، ومنغوليا، وفيت نام. كما أنشأت المبادرة آليات تمويل لتنفيذ رؤية الحزام والطريق تحديدا، بما في ذلك المصرف الآسيوي المتعدد الأطراف للاستثمار في البنى التحتية، والصندوق الصيني لطريق الحرير.

٤٠ - وفي المنتدى العالمي للبنى التحتية الذي عُقد مؤخرا عام ٢٠١٧، اتفقت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على تعميق تعاونها لتشجيع استثمارات القطاع الخاص على تنمية البنى التحتية، من خلال تضافر الجهود لتمويل مشاريع مشتركة، والمساعدة على إثارة اهتمام مستثمري القطاع الخاص بشركات القطاعين العام والقطاع الخاص، وتطوير الهياكل الأساسية كفئة من فئات الأصول لمستثمري المؤسسات.

٤١ - ويقدم الشركاء الإنمائيون الدعم على أساس ثنائي لتطوير الهياكل الأساسية. فعلى سبيل المثال، قدمت النمسا الدعم لمشاريع الطاقة الكهرومائية في بوتان ونيبال.

### الأولوية ٣: التجارة الدولية وتيسير التجارة

٤٢ - على الرغم من المساهمة الكبيرة للتجارة في التنمية شكلت صادرات البلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ٣٢ بلدا نسبة منخفضة من الصادرات التجارية العالمية بلغت ٠,٨٨ في المائة فقط في عام ٢٠١٦ مسجلة انخفاضا من ٠,٩٦ في المائة عام ٢٠١٥.

٤٣ - وأظهرت الصادرات السلعية من البلدان النامية غير الساحلية اتجاهها نزوليا أيضا منذ عام ٢٠١٢ حيث سجلت نحو ٢٢٥ بليون دولار مقابل ١٤٠ بليون دولار في عام ٢٠١٦. وهذا يمثل انخفاضا بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا، ويُعزى أساسا إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية وأسعار الصرف.

٤٤ - وسجلت البلدان النامية غير الساحلية عجزا تجاريا بلغ نحو ٣٨ بليون دولار في عام ٢٠١٦، بزيادة عن ٢٩ بليون دولار في عام ٢٠١٥. وفي حين سجلت تلك البلدان فائضا تجاريا في بعض السنوات، يُظهر معظمها عجزا تجاريا مستمرا يؤثر على تنميتها. ويؤدي انخفاض أسعار السلع الأساسية وبطء النمو الاقتصادي الذي تواجهه البلدان النامية غير الساحلية إلى تعرض تلك البلدان لتدني إمكانية الحصول على التمويل مما يؤدي بدوره إلى زيادة صعوبة تمويل العجز التجاري، كما يؤدي إلى مشاكل تتعلق بالاستدامة.

٤٥ - ولا تزال صادرات السلع من البلدان النامية غير الساحلية مركزة تركيزا شديدا على عدد قليل من السلع الأولية التي يحددها مؤشر التركيز (Herfindahl-Hirschmann) بنسبة ٠,٢٨، سُجلت عام ٢٠١٦. وبينما تُظهر هذه القيمة تحسنا في تنوع صادرات البلدان النامية غير الساحلية منذ

عام ٢٠١٤، عندما كان المؤشر ٠,٣٦، يسجل معظم البلدان النامية غير الساحلية مؤشرات مرتفعة تُظهر تنوعاً ضعيفاً جداً، وضآلة القيمة المضافة، والمحتوى التكنولوجي لصادراتها. ويُظهر هذا الوضع أيضاً أن البلدان النامية غير الساحلية غير مدججة بشكل جيد في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية. ويكتسي التكامل في سلاسل القيمة أهمية لأنه بمثابة قناة للتحويل الصناعي.

٤٦ - ويُعد تيسير التجارة أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على دمج البلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية وفي سلاسل القيمة الدولية. ويشكل بدء نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة في شباط/فبراير ٢٠١٧ معلماً بارزاً في النظام التجاري العالمي حيث يتوقع أن يساهم في معالجة تكاليف التجارة ويؤدي إلى مزيد من التكامل وزيادة التجارة.

٤٧ - ويتضمن اتفاق تيسير التجارة مجموعة من التدابير للتعجيل بنقل البضائع والإفراج عنها وتخليصها، بما في ذلك البضائع العابرة. وتشمل الجوانب ذات الصلة بالبلدان النامية غير الساحلية في الاتفاق نشر المعلومات وتوافرها؛ وحرية المرور العابرة؛ والشحنات المعجلة؛ وإنشاء "النافذة الواحدة"، والمشغلين المعتمدين؛ والتعاون بين وكالات الحدود بشأن مواءمة أيام وساعات العمل، ومواءمة الإجراءات والشكليات، والضوابط المشتركة، وتقاسم المرافق المشتركة، وإنشاء مراكز موحدة لمراقبة الحدود. وبالإضافة إلى ذلك تفرض التدابير التزامات على أعضاء منظمة التجارة العالمية لزيادة الشفافية، وتنفيذ إجراءات الحدود وأساليب مراقبتها المبسطة والمحدثة، وتحسين الحوكمة من خلال الانضباط في عمليات وضع القواعد وصنع القرار. كما يتيح هذا الاتفاق أيضاً للبلدان النامية تحديد بعض الأحكام التي تتطلب امتلاك القدرة على التنفيذ من خلال المساعدة التقنية وبناء القدرات. ويجري بالفعل تقديم المساعدة المتعلقة بتيسير التجارة، من جانب الوكالات الإقليمية والمتعددة الأطراف والمأنحين الثنائيين وغيرهم من أصحاب المصلحة، بما في ذلك من خلال مرفق تيسير التجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية.

٤٨ - وتشمل بعض منافع الأداء الاقتصادي التي يمكن توقعها من تنفيذ اتفاق تيسير التجارة خفض تكاليف التجارة في البلدان النامية غير الساحلية التي تقدر بنسبة ١٥,٤ في المائة في المتوسط. ومن المتوقع أيضاً أن يساعد هذا الاتفاق البلدان النامية في بعض المجالات المهمة لتنميتها المستدامة مثل تنويع الصادرات، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وتحسين القدرة على اجتذاب الاستثمار.

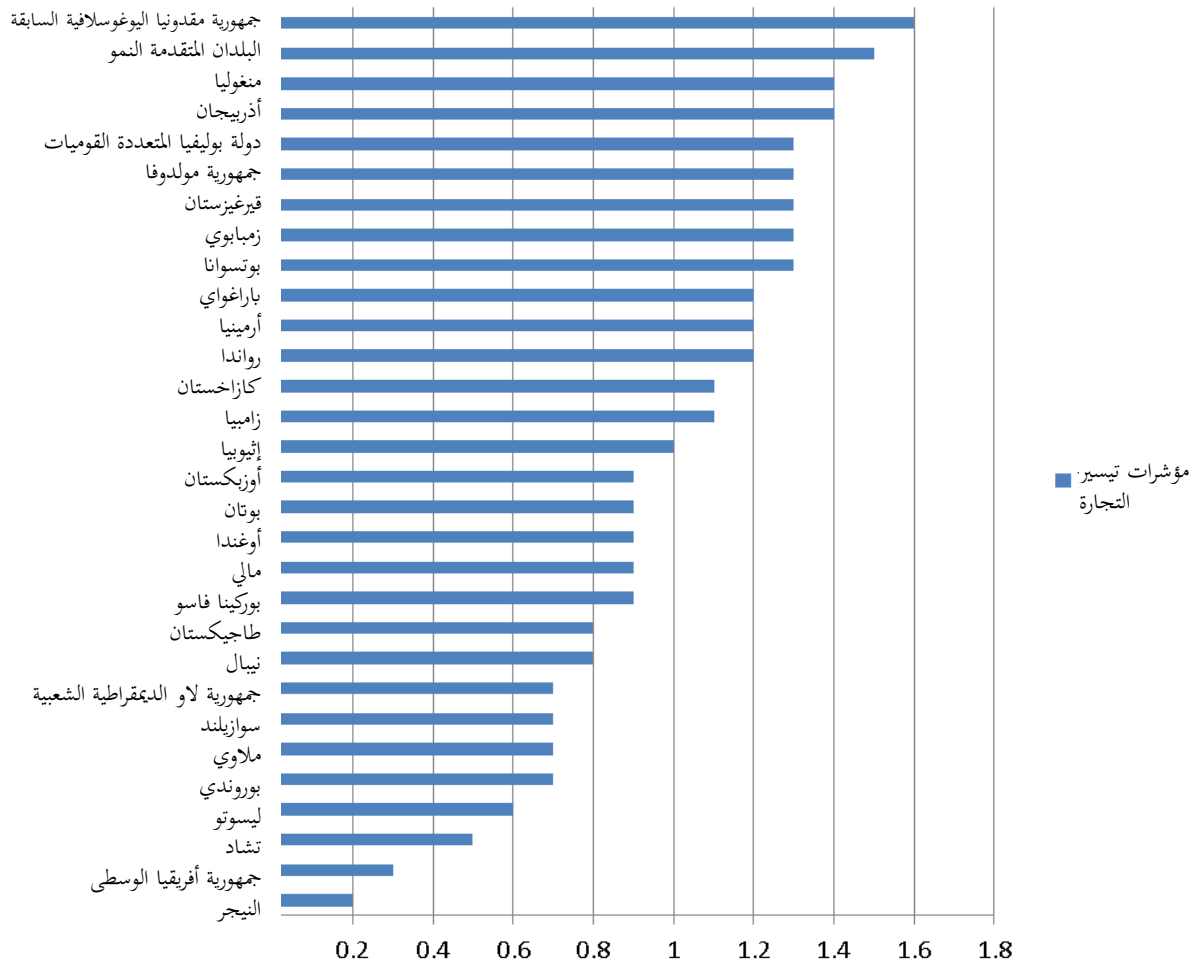
٤٩ - وكجزء من عملية تنفيذ اتفاق تيسير التجارة، تقدم البلدان النامية الأعضاء إخطارات بالتزاماتها من الفئة ألف، أو التدابير التي يجري تنفيذها بالفعل. وحتى الآن تلقت منظمة التجارة العالمية ٩٦ إخطاراً بالتزامات الفئة ألف، بما في ذلك ١٨ إخطاراً من البلدان النامية غير الساحلية.

٥٠ - وكمجموعة، أبلغت البلدان النامية غير الساحلية عن حوالي ٢٣ في المائة من التدابير بوصفها التزامات من الفئة ألف. وحددت ٣ بلدان فقط أحكامها من الفئة ب، وهي التدابير التي سيطبقها الأعضاء بعد فترة انتقالية من بدء نفاذ الاتفاق، كما حددت ٣ بلدان فقط أحكامها من الفئة جيم وهي تدابير سينفذها البلد العضو بعد فترة انتقالية لاحقة لبدء نفاذ الاتفاق ويحتاج فيها العضو إلى المساعدة والدعم لبناء القدرة.

٥١ - ويُظهر مُحاكي مؤشرات تيسير التجارة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بوضوح أن أداء تيسير التجارة لا يزال منخفضاً في معظمه. ففي أكثر من نصف البلدان كان الأداء العام لتيسير التجارة أقل من ١ (انظر الشكل الرابع). ومقارنة بمجموعات البلدان الأخرى، كان متوسط البلدان النامية غير الساحلية ٠,٩٧، مقابل ١,١ للبلدان النامية ككل، و ١,٥ للبلدان المتقدمة النمو. وتحدد قيمة مؤشرات تيسير التجارة ما بين صفر و ٢ حيث تُعد القيمة ٢ أفضل أداء يمكن أن يحققه البلد.

#### الشكل الرابع

#### مؤشرات أداء تيسير التجارة للبلدان النامية غير الساحلية



المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٥٢ - ولئن كانت جميع الأحكام مهمة للغاية من أجل نجاح تنفيذ اتفاق تيسير التجارة، فإن هناك بعض الأحكام التي تبين أن لها إمكانية تحقيق تأثير أكبر على تيسير التجارة في البلدان النامية غير الساحلية. وقد حددتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أنها المرور العابر، والتشغيل

الآلي، وتوافر المعلومات. ومن بين ٣٠ بلدا من بلدان المرور العابر الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، لا ينفذ سوى ٧ بلدان فقط المادة ١١ المتعلقة بالمرور العابر تنفيذًا كاملاً، كما ينفذ ٧ بلدان فقط المادة ١ بالكامل في ما يتعلق بنشر المعلومات وتوافرها، ونفذت ٦ بلدان فقط إنشاء النافذة الواحدة.

٥٣ - ولزيادة تعزيز تيسير المرور العابر، يتعين على البلدان النامية غير الساحلية أن تيسر تنفيذ مبادرات مثل دفتر النقل الدولي البري ونُظُم النافذة الواحدة، ومراكز الحدود ذات المنفذ الواحد، بين جملة أمور أخرى.

#### الأولوية ٤: التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

٥٤ - وفي ما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية، يُعد التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي، ولا سيما التعاون الوثيق مع بلدان المرور العابر المجاورة لها، أمراً بالغ الأهمية لنموها وتميبتها. وبعد هذا حيويًا لتحسين الهياكل الأساسية العابرة للحدود وكفالة تنسيق سياسات التجارة والمرور العابر مما يؤدي إلى تجارة أكثر سلاسة وأقل تكلفة وأكثر كفاءة عبر الحدود، وبناء القدرات التجارية للبلدان النامية غير الساحلية، وتوسيع أسواقها.

٥٥ - وتشارك البلدان النامية غير الساحلية مشاركة نشطة في اتفاقات التجارة الإقليمية الثنائية والمتعددة الأطراف. واستناداً إلى إخطارات اتفاقات التجارة الإقليمية المادية لمنظمة التجارة العالمية، فإن تلك البلدان أطراف في اتفاقات تجارة إقليمية تبلغ في المتوسط ٣,٧ اتفاقاً تجارياً إقليمياً، وتتراوح الأعداد بين صفر و ٩ في ما بين البلدان. وعموماً، يتباين نطاق تجارتها مع جيرانها في مختلف المناطق. وبلغت حصة صادرات البلدان النامية غير الساحلية الآسيوية التي كانت وجهاتها داخل المنطقة ٧٧,٥ في المائة، عام ٢٠١٥، مما يعكس وجهات تصدير محدودة. وبالمقارنة، بلغت حصة صادرات البلدان النامية غير الساحلية داخل المنطقة ٢٨,٣ في المائة، في أفريقيا و ٤٩,١ في المائة في أمريكا اللاتينية. وبلغت حصة الصادرات داخل المنطقة للبلدان الأربعة المثيلة في أوروبا ٥٣,٢ في المائة، ولكنها بلغت ٦٧,٥ في المائة عندما أُدرج الاتحاد الروسي لأنه أحد شركائها التجاريين المهمين.

٥٦ - وفي أفريقيا، تتجلى خطة التكامل الإقليمية بشكل كبير في عدد من الوثائق الاستراتيجية القارية الرئيسية، بما في ذلك خطة الاتحاد الأفريقي للتكامل والتنمية لعام ٢٠٦٣. وجميع البلدان النامية غير الساحلية جزء من واحدة أو أكثر من الجماعات الاقتصادية الإقليمية، مما يدفع تنفيذ أنشطة التكامل الإقليمي. ومن بين الجهود الرئيسية للتكامل الإقليمي في المنطقة المفاوضات الجارية بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية التي من المتوقع أن تعزز التجارة بين البلدان الأفريقية إلى حد كبير، فضلاً عن دعم التنمية الصناعية وتنويع الاقتصادات الأفريقية.

٥٧ - وفي المنطقة الأوروبية - الآسيوية، تشارك البلدان النامية غير الساحلية أساساً في التكتلات التجارية الإقليمية، وفي اتفاقات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف مع البلدان المجاورة. وفي السنوات الأخيرة، تبلورت جهود التكامل والتعاون من حيث إنشاء آليات جديدة، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، التي أُنشئت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، الذي أُنشئ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وتعزيز

المبادرات القائمة مثل الاتفاق حول التجارة الحرة لجنوب آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي. وأسهمت الاتفاقات القطاعية ودون الإقليمية في تيسير النقل البضائع العابرة، ومواءمة وتبسيط الأنظمة والمتطلبات والإجراءات الجمركية، وإنشاء نُظُم متكاملة للنقل العابر تتسم بالكفاءة، بما في ذلك مثلا، في إطار رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومنطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة شانغهاي للتعاون. وفي عام ٢٠١٦، وقَّعت الهند ونيبال على اتفاقات لربط الطرق والعبور، ووقَّع الاتحاد الروسي والصين ومنغوليا، على اتفاق شراكة اقتصادية ثلاثي يشمل أكثر من ٣٠ مشروعا لبناء ممر اقتصادي بين البلدان الثلاثة.

٥٨ - وفي ما يتعلق بالتكامل الإقليمي في أمريكا اللاتينية، فإن دولة بوليفيا المتعددة القوميات عضو في جماعة دول الأنديز، وباراغواي عضو في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وكلتاهما من أعضاء رابطة تكامل أمريكا اللاتينية واتحاد أمم أمريكا الجنوبية. وهو منظمة حكومية دولية تُدمج الاتفاقات الإقليمية للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وجماعة دول الأنديز. وعلى سبيل المثال، تُبذل جهود في إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي لمواءمة البيانات الجمركية واستخدام إدارة المخاطر الجمركية الإقليمية.

٥٩ - وتُعد الجهود الإقليمية المشتركة الرامية إلى وضع نُظُم فعالة للمرور العابر، بما في ذلك الممرات، بالغة الأهمية لضمان حرية المرور العابر وتعزيز الربط بالشبكات التجارية الإقليمية والعالمية والاندماج فيها. وهناك بالفعل العديد من البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا المرتبطة بشبكات الممرات، وهي تشارك في منظمات إدارة الممرات ذات الصلة في المنطقة، بما في ذلك الممر الشمالي والممر الرئيسي وممر مابوتو والممر بين الشمال والجنوب، ومجموعة ممر خليج والفييس باي، وممر لومي - واغادوغو، وغيرها. ويخضع المرور العابر على طول الممرات عادة لاتفاقات المرور العابر ذات الصلة بكل ممر. وأنشئ تحالف إدارة الممرات الأفريقي لتعزيز التعاون والتنسيق وتعزيز تبادل المعلومات بين مؤسسات إدارة الممرات في أفريقيا.

٦٠ - وفي المنطقة الأوروبية - الآسيوية، تربط شبكات الممرات مثل شبكة الطرق السريعة الآسيوية، وشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، وبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، وبرنامج ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود، وممرات مشروع وصلات النقل الأوروبية الآسيوية البلدان النامية غير الساحلية بالأسواق في المنطقة وما وراءها. وتتطلع البلدان أيضا إلى إنشاء طرق عبور جديدة، بما في ذلك مثلا مبادرة الحزام والطريق. وفي أمريكا اللاتينية، تمتلك كل من دولة بوليفيا المتعددة القوميات وباراغواي عددا من شبكات الممرات التي تربطها بشبكات المرور العابر الإقليمية.

٦١ - وما زالت تُبذل الجهود الرامية إلى إنشاء نُظُم النافذة الواحدة الإقليمية لربط النوافذ الوطنية الواحدة في كثير من الكتل التجارية التي تضم بلدانا نامية غير ساحلية. وتُعد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا من بين بعض قادة هذا النوع من المبادرات، بينما وافقت بلدان التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، على تطوير قدرة تشغيلية إقليمية لِنُظُم النافذة الواحدة الوطنية فيها خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.

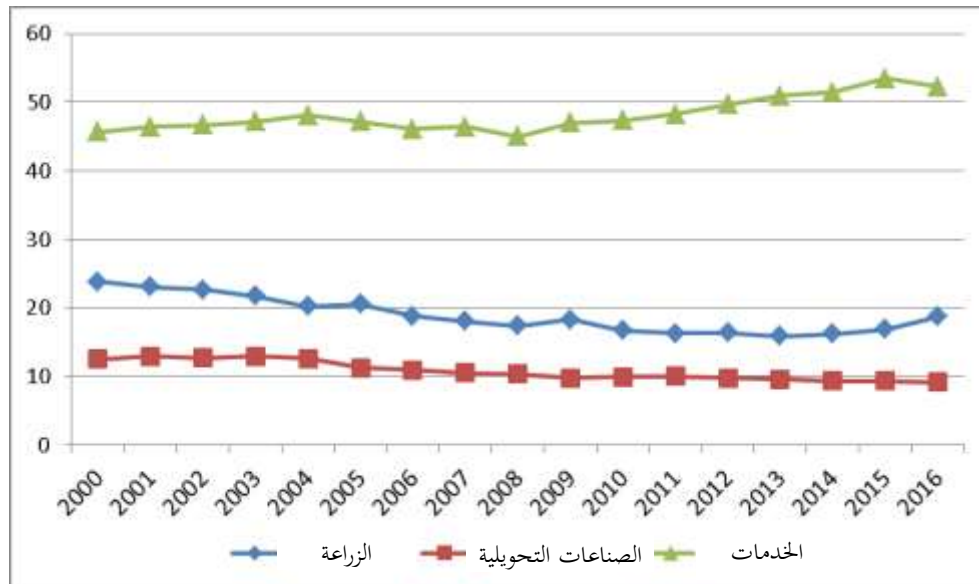
### الأولوية ٥ : التحول الاقتصادي الهيكلي

٦٢ - يمكن تحديد التحول الاقتصادي الهيكلي على أنه نقل الموارد من القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات العالية الإنتاجية، والتي غالباً ما تنطوي على تنمية صناعية. ومن الناحية التاريخية، ومع تحول البلدان هيكلياً، يرتفع الطلب على المنتجات المصنّعة، وتقلص حصة العمالة في مجال الزراعة، وترتفع العمالة في الخدمات الصناعية أو الحضرية، مصحوبة بزيادة في الإنتاجية. ومع تزايد انتشار الخدمات وارتفاع الدخل، تميل حصة الصناعة التحويلية والزراعة إلى الانخفاض بينما ترتفع حصة قطاع الخدمات، فتحافظ على النمو الاقتصادي.

٦٣ - وفي ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٣، بلغ متوسط حصة القيمة المضافة للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، ١٠,٧ في المائة، في البلدان النامية غير الساحلية لينخفض إلى ٩,٣ في المائة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦. كما انخفضت حصة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان النامية غير الساحلية، في حين زادت حصة القيمة المضافة للخدمات في الناتج المحلي الإجمالي زيادة كبيرة (انظر الشكل الخامس). ويشير هذا إلى أن البلدان النامية غير الساحلية تعاني من تراجع التصنيع قبل الأوان. ويبدو أن نصيبها من التصنيع بلغ ذروته في مرحلة مبكرة من تطورها عما هو الحال بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، مما أدى إلى إزالة القناة الرئيسية التي تحققت من خلالها منافع الإنتاجية والنمو السريع في الماضي.

#### الشكل الخامس

حصة القيمة المضافة حسب قطاع النشاط الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٦ (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: البنك الدولي.



٦٤ - ووفقا لمؤشر الأداء الصناعي التنافسي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذي يوضح المستوى العام للأداء الصناعي للبلد، صُيِّفَ ١٢ من البلدان النامية غير الساحلية في خامس أدنى ترتيب عام ٢٠١٤. ويمكن أن يلاحظ أيضا مستوى التصنيع المحدود لتلك البلدان من حيث انخفاض نصيبها من العمالة في الصناعة، والذي تقدّر منظمة العمل الدولية أنه ١١ في المائة مقارنة بـ ٢١ في المائة في البلدان النامية عموما.

٦٥ - ويمكن أيضا أن تتضح ظاهرة تراجع الصناعة في انخفاض حصة السلع الصناعية في مجموع صادرات السلع. فقد انخفضت الحصة من ٢١ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ١٤,٦ في المائة عام ٢٠١٥. بيد أنه منذ عام ٢٠١٠ شهد ما يقرب من نصف البلدان النامية غير الساحلية زيادة في حصتها من الصادرات الصناعية. وفي الوقت نفسه، فلئن انخفضت حصة السلع الأولية والأحجار الكريمة والذهب غير النقدي في السنوات الأخيرة، لا يزال المتوسط الذي كانت نسبته ٨٤,١ في المائة عام ٢٠١٥ يؤكد الاعتماد الكبير لتلك البلدان على السلع الأساسية. وبالمقارنة، تمثل السلع الأولية حوالي ٣٠ في المائة من الصادرات العالمية.

٦٦ - وتُعد البيئة المواتية لدوائر الأعمال التجارية أمرا بالغ الأهمية لقدرة البلد على تنمية قاعدة صناعية. وتشير البيانات المستمدة من قاعدة بيانات تقرير البنك الدولي بشأن ممارسة أنشطة الأعمال إلى أن أغلبية البلدان النامية غير الساحلية أظهرت تحسنا في البيئة التنظيمية للقطاع الخاص، مما يشير إلى تحسن اقتصاداتها. وفي ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ شهدت كل البلدان النامية غير الساحلية حالات تحسن في بيئتها التنظيمية، بيد أنه منذ عام ٢٠١٣، شهدت ١٠ بلدان ركسات في جهودها الإصلاحية التنظيمية. وعلاوة على ذلك صُنّف مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي يقيّم المشهد التنافسي بين البلدان ٥ بلدان نامية غير ساحلية في النصف الأعلى للبلدان التي قيّمت في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بينما صُيِّفَ ١٢ بلدا منها في الربع الأسفل.

٦٧ - ولتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي، ينبغي للبلدان النامية غير الساحلية أن تسعى جاهدة إلى تحويل الموارد الإنتاجية إلى قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى وإنتاجية مرتفعة. ويقتضي هذا استخدام التكنولوجيا الحديثة والإنتاج المتطور تكنولوجيا. ولا يزال محتوى التكنولوجيا المتقدمة للصادرات المصنعة من تلك البلدان منخفضا، وبالتحديد أقل من ١٠ في المائة من الصادرات المصنعة في ١٦ من تلك البلدان البالغ عددها ٢٠ بلدا وتتوافر البيانات بشأنها. وفي المقابل، تبلغ هذه الحصة ١٩ في المائة في البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل. وينبغي بذل الجهود لزيادة الإنتاجية الزراعية وتصنيع الزراعة في البلدان التي تمثل فيها الزراعة نسبة كبيرة من العمالة وتشكل مساهما رئيسيا في الناتج المحلي الإجمالي.

٦٨ - ويتيح قطاع الخدمات، مثل السياحة المستدامة، فرصة أخرى لتنويع الاقتصادات. وفي عام ٢٠١٥، سجلت البلدان النامية غير الساحلية وصول ٣٢ مليون سائح دولي، بزيادة عن ١٤ مليون سائح في عام ٢٠٠٥، مما زاد حصتها في السوق العالمية من ١,٧ في المائة إلى ٢,٧ في المائة.

٦٩ - وقد بذلت عدة بلدان نامية غير ساحلية جهودا لتنويع اقتصاداتها وتحويلها. فعلى سبيل المثال، تسعى أوزبكستان إلى اتباع التصنيع للاستعاضة عن الواردات مع التركيز في البداية على

الصناعات الكثيفة العمالة والزيادة التدريجية للكثافة التكنولوجية. وتركز كازاخستان حالياً جهودها الإنمائية على خدمات النقل وكفاءة استخدام الطاقة والزراعة. وتستهدف خطة منغوليا للتنمية المستدامة الزراعة، والسياحة، والطاقة، وتجهيز المواد الصناعية. ويُعد تحقيق التغيير الهيكلي للاقتصاد الهدف الرئيسي لخطة التنمية الوطنية في إثيوبيا من خلال توسيع القاعدة الصناعية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة الإنتاجية وتعزيز الروابط بين الصناعات. وتضطلع بوتسوانا بإصلاحات لتعزيز تنمية الخدمات والصناعة والسياحة والزراعة.

٧٠ - ويمكن التصدي للتحديات الاقتصادية والإنمائية بشكل أكثر فعالية بمشاركة الأعمال التجارية. وفي حين زادت قيمة الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص من ٢٦,٦ في المائة في المتوسط، من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣ إلى ٣٣,٤ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، لا تزال البلدان النامية غير الساحلية متخلفة كثيراً عن البلدان النامية الأخرى في هذا الصدد. وبما أن أموال القطاع العام محدودة، فإن دور القطاع الخاص يحتاج إلى تعزيز ودعم، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

#### الأولوية ٦: وسائل التنفيذ

٧١ - لئن كان برنامج عمل فيينا يعترف بأن تنمية أي بلد هي المسؤولية الرئيسية لذلك البلد نفسه، فإنه يؤكد أهمية تعزيز وتوسيع الشراكات بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر ومع شركائها في التنمية وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا بنجاح.

٧٢ - وفي عام ٢٠١٥، تلقت البلدان النامية غير الساحلية مبلغ ٢٤,٨٢ بليون دولار أي ما يعادل ١٦ في المائة من مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية، أي بانخفاض عن مبلغ ٢٦,١٣ بليون دولار في عام ٢٠١٤. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي للعديد من تلك البلدان، مما يمثل أكثر من ١٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في ٨ منها. وتمثل هذه المساعدة في ٣ من تلك البلدان أكثر من ٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، في حين كانت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الداخلة إليها عام ٢٠١٥ ضعيفة. وارتفع رصيد الدين الخارجي للبلدان النامية غير الساحلية إلى ٥٠,٣ في المائة من الدخل القومي الإجمالي عام ٢٠١٥ بعد أن كان ٤٣,٩ في المائة عام ٢٠١٤، عقب فترة من الانخفاض الكبير، وارتفع إجمالي خدمة الدين كنسبة مئوية من السلع والخدمات والدخل في تلك البلدان إلى ٢٩,٣ في المائة عام ٢٠١٥، بعد أن كان ١٩,٢ في المائة عام ٢٠١٤. وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، تعرض بلدان من البلدان النامية غير الساحلية لمحنة ديون وتعرضت ٦ بلدان لخطر كبير جراء ضائقة الديون.

٧٣ - وفي عام ٢٠١٥، تلقت البلدان النامية غير الساحلية مبلغ ٢٤,٥ بليون دولار في شكل استثمار مباشر أجنبي، يمثل ١,٤ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي العالمي. واستمر تراجع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، الذي بدأ عام ٢٠١٢، للسنة الرابعة على التوالي. وفي عام ٢٠١٥، انخفض الاستثمار المباشر الأجنبي بشكل كبير، بنسبة ١٨ في المائة من ٢٩,٧ بليون دولار. وحصل ما يقرب من نصف تلك البلدان على أقل من ١ في المائة من مجموع تدفقات

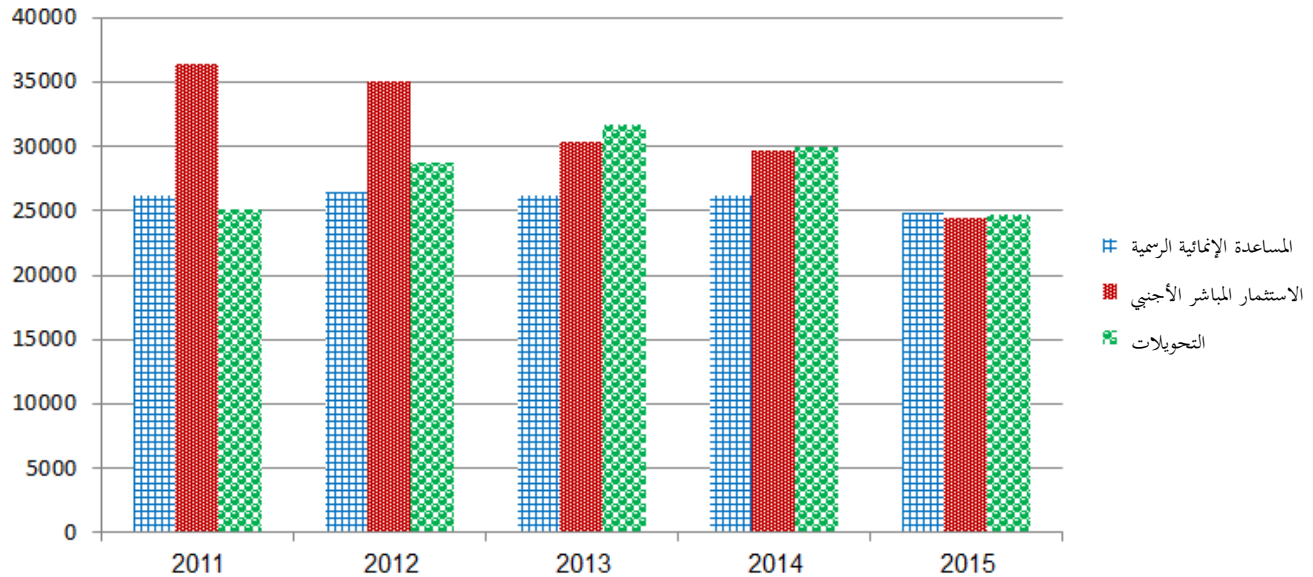
الاستثمار المباشر الأجنبي إلى المجموعة في عام ٢٠١٥، في حين حصلت ٣ بلدان نامية غير ساحلية على أكثر من ٥٠ في المائة من المبلغ الإجمالي للمجموعة. ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، حصل العديد من البلدان النامية غير الساحلية الآسيوية والأفريقية على تدفقات كبيرة من الاستثمار المباشر الأجنبي في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، ولا سيما في صناعة التشييد والصناعة المصرفية. غير أن الصناعات الاستخراجية لا تزال تمثل أكبر حصة من الاستثمار المباشر الأجنبي.

٧٤ - واستمر تراجع تدفقات التحويلات إلى البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠١٤، حتى عام ٢٠١٥، فانخفض من ٢٩,٩٢ بليون دولار إلى ٢٤,٦٧ بليون دولار.

٧٥ - ويبين الشكل السادس تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي والتحويلات إلى البلدان النامية غير الساحلية في الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٥.

#### الشكل السادس

المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي والتحويلات المالية إلى البلدان النامية غير الساحلية، في الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٥ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية استناداً إلى بيانات مستقاة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأونكتاد، والبنك الدولي.

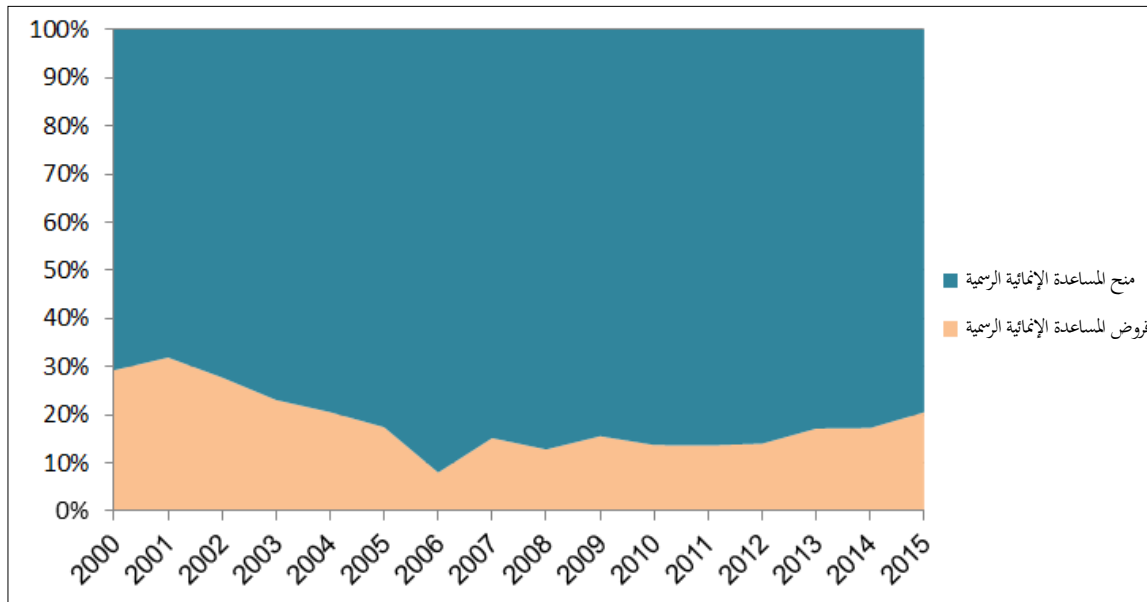
٧٦ - ووفقاً لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قُدر مجموع التدفقات الخارجية (بما في ذلك التمويل المقدم من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، والمنظمات المتعددة الأطراف فقط) إلى البلدان النامية غير الساحلية بنحو ٥٠,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٥. وبالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى، تمتلك البلدان النامية غير الساحلية قدرة محدودة على تعبئة التدفقات الخارجية بما يتجاوز التمويل

الميسر. ومقارنة ببلدان نامية أخرى، تمثل التحويلات نسبة ضعيفة من تدفقات الموارد الخارجية. ولذا فإن التدفقات الرسمية الميسرة لا تزال بالغة الأهمية، إذ تمثل ٥٤ في المائة من مجموع التدفقات الخارجية الواردة في عام ٢٠١٥.

٧٧ - وفي عام ٢٠١٥، ورد أكثر من ٨٠ في المائة من التدفقات الميسرة من الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى البلدان النامية غير الساحلية في شكل منح، في حين قُدمت البقية كقروض بشروط ميسرة (انظر الشكل السابع).

### الشكل السابع

قروض ومنح المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من جهات ثنائية ومتعددة الأطراف إلى البلدان النامية غير الساحلية، في الفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠



٧٨ - وفي عام ٢٠١٥، شكّل أكبر عشرة من مقدمي التمويل بشروط ميسرة إلى البلدان النامية غير الساحلية ٧٢ في المائة من إجمالي الغلاف، وشكلت الولاية المتحدة والمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي ٤٣ في المائة من المجموع. وحصلت إثيوبيا وأفغانستان وجنوب السودان على الجزء الأكبر من التمويل.

٧٩ - وفي حين لا يزال الاستثمار في الهياكل الأساسية يمثل أولوية، لا تزال القطاعات الاجتماعية تقود التوزيع القطاعي للتدفقات الميسرة وغير الميسرة على السواء. وحصلت القطاعات الاجتماعية (الصحة والتعليم والحكومة والمجتمع المدني وجهات أخرى) على أكبر حصة من التمويل الميسر الموجه إلى البلدان النامية غير الساحلية، حيث بلغت ٥٥ في المائة من إجمالي المعونة المخصصة للقطاعات في عام ٢٠١٥، تليها الهياكل الأساسية التي حصلت على ٢٢ في المائة (المياه، والنقل والتخزين، والطاقة، والاتصالات). ويعد تحديد أولويات قطاع الهياكل الأساسية في البلدان النامية غير الساحلية أدنى

قليلا مما هو عليه في البلدان النامية الأخرى، حيث تمثل الهياكل الأساسية ٢٥ في المائة من التدفقات الميسرة.

٨٠ - ووفقا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وفر التمويل غير الميسر مبلغا إضافيا قدره ١,٤ بليون دولار للهياكل الأساسية في عام ٢٠١٥. ويبين التوزيع القطاعي للتدفقات الرسمية غير الميسرة حسب القطاع أنه بينما حصلت القطاعات الاجتماعية على حصة أقل من التدفقات غير الميسرة مقارنة بتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية (٣٠ في المائة)، فقد ظلت المتلقي الأكبر مبلغ من التدفقات غير الميسرة في عام ٢٠١٥، تليها الهياكل الأساسية (٢٨ في المائة) والقطاعات الإنتاجية (٢٢ في المائة، لأغراض الصناعة والتعدين، والزراعة).

٨١ - وتشير النتائج الأولية للدراسة الاستقصائية التي أجرتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠١٦، بشأن المبالغ التي عُبئت من القطاع الخاص من خلال تدخلات التمويل الإنمائي الرسمية إلى تعبئة مبلغ إضافي يُقدر بـ ٦,٥ بليون دولار من الموارد الخاصة المتدفقة إلى البلدان النامية غير الساحلية في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥ (١,٦ بليون دولار في المتوسط سنويا). وتشير الدراسة الاستقصائية أيضا إلى أن أدوات التمويل الرئيسية في هذا القطاع كانت ضمانات (٢,٩ بليون دولار)، تليها القروض المشتركة (٢,٣ بليون دولار). وكانت القطاعات الرئيسية التي حصلت على هذه التدفقات هي التعدين والتشييد (٤١ في المائة)، يليها قطاع المصارف والأعمال (٢٧ في المائة) والصناعة (١٢ في المائة) والهياكل الأساسية (١١ في المائة).

## رابعا - المتابعة والاستعراض

٨٢ - يكلف مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمم المتحدة بتعبئة وتنسيق الدعم والموارد الأولية من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا؛ وضمان المتابعة المنسقة للبرنامج ورصده والإبلاغ عنه بصورة فعالة؛ والدعوة والتوعية في ما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية، وتعزيز الاتساق بالنسبة لمتابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٨٣ - وما برح المكتب يضطلع بجهود في مجال الدعوة لتشجيع البلدان النامية غير الساحلية على تعميم برنامج عمل فيينا في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وأدرجت سبعة بلدان نامية غير ساحلية (بوتسوانا وبوركينا فاسو وإثيوبيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال وأوغندا وزامبيا) التي وضعت استراتيجيات إنمائية وطنية جديدة منذ اعتماد برنامج عمل فيينا أربعة من مجالاتها الستة ذات الأولوية على الأقل في أطر إعداد سياساتها الوطنية. وأشارت بوتان إلى أنها عاكفة على تعميم مراعاة برنامج عمل فيينا في استراتيجيتها الإنمائية الوطنية الجديدة التي يجري إعدادها حاليا. واعتمدت أرمينيا مؤخرا استراتيجية وطنية لتنفيذ وتعميم برنامج عمل فيينا في الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٤. وقدم مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمم المتحدة الدعم إلى بوتسوانا ومنغوليا في ما يتعلق بإجراء مشاورات على الصعيد الوطني لتعميم برنامج عمل فيينا.

٨٤ - وعمل المكتب أيضا، مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مما يسر اتخاذ قرارات بشأن تعميم برنامج عمل فيينا على الصعيد الوطني وفي أعمال اللجان خلال دوراتها السنوية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ولدى الأونكتاد ومركز التجارة الدولية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا برامج تركز تحديدا على البلدان النامية غير الساحلية.

٨٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظّم المكتب الاجتماعات التالية: في عام ٢٠١٦، الاجتماع الرفيع المستوى بشأن النقل المستدام للبلدان النامية غير الساحلية بالتعاون مع دولة بوليفيا المتعددة القوميات وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ والحلقة الدراسية الرفيعة المستوى المعنونة "التعجيل بتوفير الطاقة المستدامة للجميع في البلدان النامية غير الساحلية من خلال الشراكات الابتكارية"، بالتعاون مع النمسا واليونان ومبادرة الطاقة المستدامة للجميع؛ وفي عام ٢٠١٧، الاجتماع الرفيع المستوى للمنطقة الأوروبية الآسيوية بشأن تحسين التعاون في مجال المرور العابر وتيسير التجارة وخطة التنمية المستدامة، بالتعاون مع فييت نام ومنظمة الجمارك العالمية والاتحاد الدولي للنقل على الطرق؛ كما عقد أنشطة جانبية مع الشركاء خلال المؤتمر العالمي المعني بالنقل المستدام، ومؤتمر المحيطات، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى، والمنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية.

٨٦ - ونظم المكتب أيضا اجتماعات استشارية مشتركة بين الوكالات لتعزيز التنسيق بشكل أفضل في ما يتعلق بمتابعة وتنفيذ برنامج عمل فيينا. وعقد المكتب ومكتب مجموعة البلدان النامية غير الساحلية مشاورات مشتركة مع البنك الدولي بهدف تيسير الحوار المستمر بشأن الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ودعم البنك الدولي لها. وقدم المكتب المساعدة من أجل تيسير مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في دورات مواضيعية تركز على البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمنتدى العالمي للبنى التحتية.

٨٧ - ونظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المؤتمر العالمي المعني بالنقل المستدام، الذي عُقد في عشق آباد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وتشير النتائج التي أسفر عنها المؤتمر وهي بيان عشق آباد بشأن الالتزامات والتوصيات المتعلقة بالسياسات إلى أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. واستطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في منتدى الشراكة الذي عقده في نيسان/أبريل عام ٢٠١٧، التحديات الرئيسية التي تواجه تنمية الهياكل الأساسية في البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، وإمكانية إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تنمية الهياكل الأساسية.

٨٨ - وقدمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا الدعم لحمسة من البلدان غير الساحلية الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، عن طريق تعزيز قدرتها على تنفيذ تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية. ونظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية تدريبا عام ٢٠١٦، في مجال بناء القدرات بشأن التدابير الرئيسية في اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة. وشاركت لجنة الأمم المتحدة

الاقتصادية لأوروبا ومنظمة التجارة العالمية في تنظيم منتدى إقليمي للسياسات التجارية لبلدان برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا عام ٢٠١٦.

٨٩ - ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المؤتمر الوزاري المعني بالنقل في موسكو عام ٢٠١٦، الذي اعتمد خلاله برنامج العمل الإقليمي للربط المستدام لشبكات النقل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. كما نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضا تدريباً على بناء قدرات بلدان النامية غير الساحلية بشأن صياغة السياسات التجارية وتحليلها. وتقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعمل تحليلي بشأن الإنفاق العام والخاص على الهياكل الأساسية للنقل والطاقة في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر كجزء من قاعدة البيانات المشتركة المتاحة على الإنترنت بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي/مصرف التنمية للبلدان الأمريكية/المصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية بشأن الاستثمار في الهياكل الأساسية. وتقوم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بعمل تحليلي بشأن تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا وتقديم الدعم للدول الأعضاء بشأن المفاوضات المتعلقة باتفاق منطقة التجارة الحرة القارية.

٩٠ - وساعد مركز التجارة الدولية مقرري السياسات في ثمانية بلدان نامية غير ساحلية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ على تصنيف تدابير تيسير التجارة وتحديد أولوياتها، مع مراعاة منظور القطاع الخاص ومصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي عام ٢٠١٦، أطلق الأونكتاد برنامجاً للتدريب على بناء القدرات، برنامج التمكين لأعضاء لجنة تيسير التجارة الوطنية، الذي سينفذ في ستة بلدان نامية غير ساحلية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، نظم الأونكتاد بالتعاون مع شركاء آخرين، المنتدى الدولي الأول للجان تيسير التجارة الوطنية في جنيف.

٩١ - وتواصل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تقديم الدعم للجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية من أجل التصدي لآثار تغير المناخ. وتدعم أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر البلدان النامية غير الساحلية من خلال برنامج تحقيق هدف تحييد أثر تدهور الأراضي إعمالاً للهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة. وتواصل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة دعم الجهود الرامية إلى زيادة إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي في البلدان النامية غير الساحلية. وتدعم المنظمة أيضا البلدان النامية غير الساحلية في المفاوضات المتعددة الأطراف وغيرها من المفاوضات المتصلة بالتجارة.

٩٢ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى كازاخستان وطاجيكستان، من أجل تعميم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وواصلت اليونيدو تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية من خلال برامجها القطرية وبرامج الشراكة القطرية. ونظم مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بالاشتراك مع اليونيدو والاتحاد الإفريقي اجتماعاً رفيع المستوى بشأن تمويل التصنيع في أفريقيا من أجل الدعوة للتحويل الهيكلي في تلك القارة التي هي موطن نصف البلدان النامية غير الساحلية.

٩٣ - وأعدت منظمة الجمارك العالمية مبادئ توجيهية للمرور العابر وطبقتها كما نظمت مؤتمراً عالمياً بشأن المرور العابر في بروكسل عام ٢٠١٧.

٩٤ - ويعمل مجّمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية في إطار إدارة مؤقتة في انتظار التصديق اللازم من جانب ١٠ بلدان نامية غير ساحلية على الاتفاق المتعدد الأطراف الذي أنشئ المجّمع بموجبه، كي يدخل حيّز النفاذ. وقد اضطلع مجّمع الفكر حتى الآن بأعمال تحليلية متعلقة بقضايا السياسات التجارية.

## خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٩٥ - تعهدت منظومة الأمم المتحدة بتعميم السعي إلى تحقيق خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ في جميع أنشطتها. ومن المهم أن يُراعى برنامج عمل فيينا في عمليات متابعة خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ بطريقة متسقة، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وما يتعلق بتمويل التنمية، وتكنولوجيا العلم والابتكار. وينبغي أن تسعى البلدان النامية غير الساحلية إلى القيام بدور أكثر نشاطا في عمليات المتابعة هذه لضمان مراعاة احتياجاتها الخاصة مراعاة تامة.

٩٦ - وتُشجع البلدان النامية غير الساحلية التي لم تقم بذلك بعد على تعميم مراعاة برنامج عمل فيينا في استراتيجياتها الوطنية من أجل ضمان تنفيذ البرنامج. وتُشجع أيضا على تعميم خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ في خططها الإثمانية الوطنية وتعزيز الاتساق في تنفيذها مع برنامج عمل فيينا. وتشجع المنظمات الدولية والإقليمية التي لم تفعل ذلك بعد على تعميم برنامج عمل فيينا في برامج عملها.

٩٧ - والحاجة ماسة إلى استثمارات كبيرة لدعم البلدان النامية غير الساحلية من أجل مكافحة الفقر والجوع وتحسين الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي.

٩٨ - وتُشجع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على تكثيف تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن سياسات ومبادرات وحلول التنمية المستدامة الناجحة للتعميل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل فيينا وتكرار مبادرات أفضل الممارسات وتوسيع نطاقها.

٩٩ - وتُشجع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على التعاون والتنسيق بشأن سياسات وقوانين وأنظمة المرور العابر، والجهود التي تبذل لتعزيز حرية المرور العابر. وتُشجع المنظمات الدولية على توسيع نطاق المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات من أجل تعزيز الانضمام الفعلي للاتفاقيات الدولية والاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة والتصديق عليها وتنفيذها.

١٠٠ - وتُشجع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على التعاون من أجل إقامة بنية تحتية آمنة وموثوقة وفعالة ونوعية ومستدامة ومرنة بما في ذلك أنظمة المرور العابر والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدعم من شركاء التنمية والمؤسسات المالية والإثمانية المتعددة الأطراف والمصارف الإقليمية.

١٠١ - وينبغي لمصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية أن تدعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في تطوير مشاريع الهياكل الأساسية والنقل المقبولة مصرفيا والقابلة للتنفيذ والصالحة من الناحية المالية، والمراعية للبيئة، والمقبولة من المجتمعات المحلية.



- ١٠٢ - وتُشجع الحكومات والقطاع الخاص على العمل معا لإطلاق شركات بين القطاعين العام والخاص لدعم تطوير الهياكل الأساسية.
- ١٠٣ - وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر الأعضاء في منظمة التجارة العالمية التعجيل بتنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية لتيسير التجارة. ويشجّع الشركاء الإنمائيون على توسيع نطاق تقديم المساعدة التقنية والمالية وبناء قدرات البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر من أجل تنفيذ الاتفاق تنفيذًا فعالًا.
- ١٠٤ - وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر أن تعزز التعاون وجهود التكامل الإقليمي عن طريق الدخول في اتفاقات التجارة والعبور والنقل الإقليمية، وتطوير الهياكل الأساسية العابرة للحدود وكفالة تنسيق سياسات التجارة والمرور العابر.
- ١٠٥ - وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر أن تنظر في إنشاء وتعزيز آليات تنسيق إقليمية، مثل لجان تيسير التجارة الإقليمية أو لجان إدارة الممرات، لدعم تيسير التجارة الإقليمية والمرور العابر.
- ١٠٦ - ولتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي ينبغي للبلدان النامية غير الساحلية أن تسعى جاهدة إلى تحويل الموارد الإنتاجية نحو القطاعات والأنشطة الحديثة ذات القيمة المضافة الأعلى والإنتاجية العالية، مثل التصنيع والخدمات والإنتاج المتطور تكنولوجياً فضلاً عن بذل الجهود لتصنيع الزراعة.
- ١٠٧ - وتُشجع البلدان النامية غير الساحلية على وضع سياسات وطنية تهدف إلى إيجاد بيئة تجارية وتنظيمية تمكينية، مما يعد أمراً بالغ الأهمية لقدرة تلك البلدان على تطوير قاعدة صناعية وقدرة تنافسية وجذب الاستثمار والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد.
- ١٠٨ - وتُشجع الشركاء الإنمائيون على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية.
- ١٠٩ - وتُشجع البلدان النامية على تعزيز التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا.
- ١١٠ - ويلزم بذل مزيد من الجهود لجمع البيانات على أساس منتظم ليتسنى استخدامها لرصد الأهداف المحددة لجمالي الأولوية ١ و ٢ في برنامج عمل فيينا.
- ١١١ - وينبغي للجمعية العامة أن تنظر في إجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل فيينا، على نحو ما دعت إليه في قرارها ١٣٧/٦٩.

## المرفق

## جداول إحصائية

## الجدول ١

## الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو ودليل التنمية البشرية للبلدان النامية غير الساحلية

دليل التنمية البشرية	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥ وبملايين دولارات الولايات المتحدة)					البلدان النامية غير الساحلية
	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠٠٣	
٠,٤٧٩	-٢,٤١	١٣,٣٠	١٣,٦٣	٥,٨٩	أفغانستان	
٠,٧٤٣	٣,٠٢	٧,٨١	٧,٥٨	٤,١٥	أرمينيا	
٠,٧٥٩	٠,٦٦	٣١,٠٨	٣٠,٨٧	٩,٤٧	أذربيجان	
٠,٦٠٧	٥,٢١	١,٦٥	١,٥٧	٠,٧٢	بوتان	
٠,٦٧٤	٤,٨٥	١٥,٦١	١٤,٨٩	٨,٧٨	دولة بوليفيا المتعددة القوميات	
٠,٦٩٨	-٠,٢٦	١٥,٥٥	١٥,٥٩	٩,٢٥	بوتسوانا	
٠,٤٠٢	٤,٠٧	٩,٣١	٨,٩٥	٤,٨١	بوركينافاسو	
٠,٤٠٤	-٤,١٠	١,٥٩	١,٦٦	١,٠٦	بوروندي	
٠,٣٥٢	٤,٨٠	١,١٧	١,١٢	١,٣٤	جمهورية أفريقيا الوسطى	
٠,٣٩٦	٦,٦٠	١٤,٦٩	١٣,٧٨	٤,٦٣	تشاد	
٠,٤٤٨	٩,٦١	٣٣,٥٠	٣٠,٥٦	٩,٥٨	إثيوبيا	
٠,٧٩٤	١,٢٠	٩٧,١٨	٩٦,٠٣	٤٧,٥١	كازاخستان	
٠,٦٦٤	٣,٤٧	٣,٨٥	٣,٧٢	٢,٣٠	جمهورية قيرغيزستان	
٠,٥٨٦	٧,٥٦	٥,٨١	٥,٤٠	٢,٣٨	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	
٠,٤٩٧	٢,٨٢	٢,١٤	٢,٠٨	١,٣٠	ليسوتو	
٠,٤٧٦	٢,٩٥	٦,٣٩	٦,٢١	٣,٣٦	ملاوي	
٠,٤٤٢	٧,٦١	١٥,٣٦	١٤,٢٨	٦,٠٣	مالي	
٠,٧٣٥	٢,٣٠	٦,٥٠	٦,٣٥	٢,٤٧	منغوليا	
٠,٥٥٨	٢,٧٣	١٢,٦٥	١٢,٣٢	٧,٦٥	نيبال	
٠,٣٥٣	٣,٦١	٥,٧٩	٥,٥٩	٣,١٦	النيجر	
٠,٦٩٣	٣,٠٨	١٤,١٤	١٣,٧٢	٨,٢٢	باراغواي	
٠,٦٩٩	-٠,٧٥	٤,٢٢	٤,٢٦	٢,٥٩	جمهورية مولدوفا	
٠,٤٩٨	٦,٩٥	٥,٤١	٥,٠٥	٢,٢٠	رواندا	
٠,٤١٨	٢,٠٣	٨,٤٣	٨,٢٦	..	جنوب السودان	
٠,٥٤١	١,٦٦	٤,٢٦	٤,١٩	٢,٨٦	سوازيلند	

البلدان النامية غير الساحلية	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٥ وبملايين دولارات الولايات المتحدة)				
	٢٠٠٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٥	٢٠١٥
طاجيكستان	١,٩٦	٣,٩٩	٤,١٦	٤,٢٠	٠,٦٢٧
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٥,٧١	٨,٢٧	٨,٥٩	٣,٨٤	٠,٧٤٨
تركمانستان	١١,٩٥	٣٥,٩٨	٣٨,٣١	٦,٥٠	٠,٦٩٢
أوغندا	٩,٥٨	١٩,٧٧	٢٠,٨٤	٥,٣٨	٠,٤٩٣
أوزبكستان	١٢,٤٩	٢٩,٧٠	٣١,٧٢	٦,٨٠	٠,٧٠١
زامبيا	٧,٢٦	١٥,٨٧	١٦,٣٢	٢,٨٧	٠,٥٧٩
زيمبابوي	٦,٧٣	١٢,٨٥	١٢,٩٩	١,٠٧	٠,٥١٦
المتوسط	٦,٦٩	١٤,١٩	١٤,٧٠	٣,٥٨	٠,٥٧١

المصدر: الشعبة الإحصائية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي.

## الجدول ٢

## التجارة الدولية، صادرات وواردات البلدان النامية غير الساحلية من السلع

البلدان النامية غير الساحلية	إجمالي الصادرات		إجمالي الواردات		النسبة المئوية لصادرات التي كانت وجهتها داخل المنطقة
	بملايين دولارات الولايات المتحدة	بملايين دولارات الولايات المتحدة	بملايين دولارات الولايات المتحدة	بملايين دولارات الولايات المتحدة	
أفغانستان	٥٢٠	٩١٥٠	٥٧,٠	٠,٠٠٣	٩١,٩
أرمينيا	١٧٨٣	٣٢٩٣	٧١,٨	٠,٠١١	٢٩,٩
أذربيجان	١٠٩٠٠	٩٢٠٠	٧٢,٦	٠,٠٦٨	٣٨,٩
بوتان	٤٧٠	١٠٣٠	٩٢,٩	٠,٠٠٣	٨٤,٩
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	٦٩٦٩	٨٣٧٤	٦٧,٨	٠,٠٤٤	٤٥,٧
بوتسوانا	٧٣٦٥	٦١٢٠	١٠٥,٩	٠,٠٤٦	٧٤,٩
بوركينافاسو	٢٤٠٠	٣١٧١	٦٥,٤	٠,٠١٥	٢٤,٧
بوروندي	١٢٠	٧٥٥	٣٥,٨	٠,٠٠١	٢٨,٣
جمهورية أفريقيا الوسطى	٩٣	٣٨٢	٤٧,٢	٠,٠٠١	٢٩,٠
تشاد	١٦٠٠	٢٢٠٠	٦٧,٢	٠,٠١٠	٢٠,٠
إثيوبيا	٤٦١٢	١٦٥٨٨	٣٧,٢	٠,٠٢٩	٢,٨
كازاخستان	٣٦٧٧٦	٢٥١٧٥	٥٣,١	٠,٢٣٠	٦٤,٩
قيرغيزستان	١٥٤٥	٣٩١٩	١٠٨,٤	٠,٠١٠	٨٤,٠

النسبة المئوية لصادرات التي كانت وجهتها داخل المنطقة	حصة الصادرات من الصادرات العالمية (نسبة مئوية)		تجارة (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	إجمالي الصادرات بملايين دولارات الولايات المتحدة		
	دليل تركيز الصادرات	٢٠١٦		٢٠١٥	٢٠١٦	
٩٦,٨	٠,٢٧	٠,٠١٩	٨٧,٠	٤٧٢٠	٣٠٢٠	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٨١,٦	٠,٣٠	٠,٠٠٦	..	١٨٢٧	٩١١	ليسوتو
٣٩,١	٠,٥١	٠,٠٠٦	٦٤,٨	٢٤٢٥	١٠١٧	ملاوي
٢,٢	٠,٦٦	٠,٠١٦	٥٢,١	٣٥٠٩	٢٥٣٨	مالي
٨٨,٥	٠,٥٠	٠,٠٣١	٩٠,٤	٣٣٥٨	٤٩١٧	منغوليا
٧٣,٨	٠,١٤	٠,٠٠٥	٥٣,٣	٩٦٥٠	٧٤٠	نيبال
٢٣,٤	٠,٤٢	٠,٠٠٧	٥٦,٦	١٦٥٠	١٠٥٠	النيجر
٥٣,٢	٠,٣٢	٠,٠٥٣	٨٤,٥	٩٧٥٣	٨٤٩٤	باراغواي
٧٣,٠	٠,١٧	٠,٠١٣	١١٧,٥	٤٠٢٠	٢٠٤٥	جمهورية مولدوفا
٥٧,٣	٠,٣٠	٠,٠٠٥	٤٥,٣	٢٢٩٣	٧٤٤	رواندا
..	..	..	٦٧,٤	..	..	جنوب السودان
٩١,٣	٠,٢٤	٠,٠٠٩	..	١٣٣٧	١٤٣٣	سوازيلند
٦٦,٣	٠,٥١	٠,٠٠٦	٥٢,٨	٣١٠٠	٩٠٠	طاجيكستان
٩١,٠	٠,٢١	٠,٠٣٠	١١٣,٣	٦٧٥٧	٤٧٨٧	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٩٤,٣	٠,٧٥	٠,٠٦٩	..	٧٠٠٠	١١٠٠٠	تركمانيستان
٥٨,٠	٠,١٨	٠,٠١٦	٤٦,٥	٥٠٩٩	٢٥٤٣	أوغندا
٦٢,٥	٠,٢٦	٠,٠٦٣	٤٢,٨	١١٥٠٠	١٠٠٠٠	أوزبكستان
٢٤,١	٠,٦٥	٠,٠٣٦	٨٤,٣	٧٠٤٥	٥٨٠١	زامبيا
٩١,٧	٠,٣٦	٠,٠١٨	٧٥,٦	٣٧٠٠	٢٨٣٢	زيمبابوي
٥٤,٣	٠,٢٨	٠,٨٧٧	٦٩,٥	١٧٨١٠١	١٣٩٩٢٥	المجموع/المتوسط

المصادر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، البنك الدولي، ومركز التجارة الدولية.